الكلية	رئاسة الجامعة
القسم	مركز بحوث الطاقة المتجددة
المادة باللغة الانجليزية	Geopolitics
المادة باللغة العربية	الجغرافية السياسية
المرحلة الدراسية	الثالثة
اسم التدريسي	م.م اميرة فائق فالح
عنوان المحاضرة باللغة الانجليزية	Factors affecting international relations between countries
عنوان المحاضرة باللغة العربية	العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية بين الدول
رقم المحاضرة	
المصادر والمراجع	

محتوى المحاضرة

أولاً: العوامل الجغرافية

يقصد عادة بالعوامل الجغرافية مجموع العوامل الطبيعية (المناخ، الموقع الجغرافي الموارد الأولية والثروات الباطنية موارد الطاقة، طبيعة الأرض) أي باختصار ما يمكن أن يُطلق عليه اصطلاحاً بالجغرافيا السياسية، بمعنى إمكانية الاستخدام والاستثمار في الجغرافية الخاصة للدولة في إطار سياستها الخارجية في العلاقات الدولية، ويقول نابليون إن سياسة الدول تقوم في جغرافيتها".

تعد العوامل الجغرافية من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، وبحسب توصيف المتخصصين في هذا العلم، فإن العلاقة بين السياسة والجغرافية وثيقة جداً من حيث إن علم الجغرافيا يهتم ويدرس تأثير جغرافيا الدولة، وطبيعتها وظروفها على سياستها الخارجية والسياسة الدولية، أي كيف يمكن للوحدة الدولية أن تحول جغرافيتها إلى عوامل قوة في مكانتها وسياستها الدولية أي المجال الحيوي للدولة أو للوحدة الدولية.

يُعد الألماني فريدريك راتزل وأتباعه من أكثر الدارسين والمهتمين بتأثير الجغرافيا وأهمية المجال الحيوي للدولة بهدف تأسيس علم يدرس العلاقات بين الجغرافيا والسياسة، يُدعى الجغرافيا السياسية لشرح سياسة الدول العالمية بحتمية العوامل الطبيعية، أي الحتمية ،الجغرافية، فقوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاث زوايا المدى والموقع والشكل الخارجي، لقد ميز راتزل على صعيد الأرض بين موقع البلد ومداه وحدوده، والشعوب الكبرى - برايه - تلك التي تمتلك

حس المدى، وبالنتيجة فإن الحدود تكون قابلة للاتساع أو الانكماش بحسب ديناميكية الشعب المعني بالمسألة.

كذلك البريطاني ماكيندر الذي صاغ نظريته الشهيرة قلب العالم وروسيا ويُعد أن أوروبا وآسيا وافريقية كتلة واحدة يسميها جزيرة العالم، وتقوم في هذه الكتلة القارية منطقة رئيسية من الناحية الاستراتيجية يمكن انطلاقاً منها السيطرة على بقية الأرض، يسمي هذه المنطقة بالقلب، وموقعها على الأرض الروسية بحسب ماكيندر من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على القلب، ومن يسيطر على القلب يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم كله .

كذلك كان للأمريكي الفريد ماهان دور مهم في دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية حيث اهتم بدراسة القوة البحرية وتأثير امتلاك الدولة لها على موقعها الدولي. لقد أدت دراسة العلاقة بين الجغرافيا والعلاقات الدولية في السابق إلى إنتاج ما يعرف بالجغرافيا السياسية، وحالياً علم دراسة المناطق .

إن دراسة علم الجغرافيا ومدى تأثيره على العلاقات الدولية يستوجب دراسة الموقع المساحة الحدود. المناخ والموارد الأولية والثروات الباطنية :-

١- الموقع:

يدرس من خلال الموقع التموضع الجغرافي للدولة وحدودها مع دول الجوار، وأهمية هذا الموقع والمزايا التي يمتاز بها عن غيره إضافة إلى دراسة الموقع الفلكي للدولة خطوط الطول والعرض)، وتوزع اليابسة والماء فيها الموقع البري والبحري)، وما يعنيه ذلك من مزايا النشاط البري والبحري التجاري والسياحي فيها.

٢- المساحة :

تعد مساحة الدولة من العوامل المهمة في تقييم الوضع الجغرافي والسياسي لها، فكلما كانت مساحة الدولة أكبر ولاسيما إذا كانت تمتد على مناطق جغرافية اقتصادية واستراتيجية مهمة فهذا يعني زيادة قوة الدولة الاقتصادية وبالتالي السياسية، لكن هذا العامل عادةً ما يُشترط اقترانه بعوامل أخرى، فسعة مساحة الدولة يجب أن تتوازى مع سكانها، وقدرة الدولة على استغلال مواردها بشكل مثال، وبسط سيطرتها وسيادتها على كامل مساحتها مع وفرة الموارد الطبيعية.

٣- الحدود :

يقصد بالحدود تلك التي تفصل الدولة عن دولة أخرى، وضمن هذه الحدود تستطيع الدول أن تمارس سيادتها وتطبق قوانينها على مواطنيها، تقسم الحدود عادة نوعين، فإما أن تكون طبيعية موجودة بالطبيعة دون تدخل الإنسان فيها كالأنهار والبحار والجبال والصحارى، أو أن تكون حدوداً اصطناعية توضع من قبل الدول لضبط وتحديد حدودها، وإذا كانت الدولة عادة تمتلك حدوداً طبيعية واضحة مع دول الجيران مثل التضاريس (جبال وديان وأنهار) فإن ذلك يلعب دوراً كبيراً في قدرة الدولة على ضبط حدودها وتقويتها وسهولة التواصل والنقل مع جيرانها، كذلك تلعب التضاريس داخل الدولة دوراً في طبيعة النقل والاتصال .

٤ ـ المناخ:

حاز المناخ على اهتمام المختصين في الجغرافيا السياسية من أجل فهم طبيعة ومواقف وتصرفات المجتمعات السياسية، وهو ما عبر عنه مونتسكيو في كتابه "روح الشرائع " عندما أشار إلى أن "ألياف الجسم الإنساني تخضع بحيوية لتأثير المناخ.. لذلك لا يجب التعجب من أن جبن شعوب المناخات الحارة جعلها دائماً مُستَعْبَدَة وأن شجاعة شعوب المناخات الباردة جعلتها دائماً حرة، ووفق هذا التحليل فإن المناخ البارد يعطي الاستقلال، والمناخ الحار يعطي العبودية، أما المناخ المعتدل فإنه (Micheletيميز التصرفات الإنسانية المعتدلة المؤيدة للأنظمة الليبرالية، كذلك أكد كل من ميشليه ( ) على تأثير المناخ، فطبيعة الأرض والتضاريس والمناخ والنبات تؤثر على الحياة Taineوتينه ( ) الاجتماعية.

٥ـ الموارد الأولية والثروات الباطنية :

تعد الموارد الأولية والثروات الباطنية عوامل قوة وغنى حيث تلعب دوراً كبيراً في قوة الدولة المالكة لها، ويشكل الحصول عليها والسيطرة عليها السبب الرئيس للكثير من الحروب التي شهدها العالم والصراع بين الوحدات الدولية، وهو الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى احتلال دول أخرى تمتلك هذه الموارد الطبيعية وخصوصاً بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد عبر العالم سواء أكان ذلك داخل باطن الأرض أم عليها، أم فوقها أما بالنسبة لخصوبة الأراضي، فبعض القارات أكثر حظاً من غيرها، وهو ما يعني أن فرص النمو الاقتصادي غير متساوية بين مختلف الوحدات الدولية التي تكوّن المجتمع الدولي مع الإشارة إلى ملاحظة مهمة، وهي أنه لا يكفي أن تتوفر موارد طبيعية في جوف الأرض حتى يسهم ذلك في غنى دولة ما وقوتها بل يجب أن تكون هذه الأخيرة قادرة على استغلالها وتحويلها إلى موارد حقيقية الأمر الذي يفترض ـ في آن واحد ـ تجهيزات تقنية وامكانيات مالية، فالحتمية الجغرافية إذا نسبية، إذ يتناقض تأثير الوسط الطبيعي شيئاً فشيئا، مع التقدم العلمي، ووجود الحوافز والتحديات التي تجب مواجهتها لذلك تعد الموارد الطبيعية عاملاً مهماً وأساسياً في العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، بسبب رغبة الدول في الحصول عليها سواء بالطرق السلمية والعدوانية

ثانياً: العوامل الديمغرافية (السكان)

تؤثر العوامل الديمغرافية بشكل مباشر وغير مباشر على العلاقات العامة بين الدول، فالعدد الكثيف والنوعي من البشر في دولة ما يساعدها على امتلاك القوة العسكرية الكبيرة وكذلك يسهم في تقوية موقعها وإمكانياتها الاقتصادية من خلال وفرة الأيدي العاملة ووجود الكفاءات المطلوبة من مختلف الاختصاصات، وكعامل دفاع عن الدولة إذا ما تعرضت لمخاطر العدوان

العامل الديموغرافي عند دول الشمال ودول الجنوب :

يُعد العامل الديمغرافي نعمة بالنسبة لدول الشمال المتقدم دول المركز، حيث له تأثيرات إيجابية بسبب امتلاكها لتنوع ديمغرافي منتج وذي كفاءة، ولاسيما اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً مع ما لهذه المجالات من دور بارز وفعال في توظيف العامل الديمغرافي لصالحها.

بينما يكون العامل الديمغرافي مؤشراً يظهر باتجاه آخر (سلبي) بالنسبة لدول الجنوب (دول المحيط) حيث غالبا ما له تأثيرات سلبية على هذه الدول لأنها لا تملك مقومات القوة التي تملكها الدول المتقدمة في شتى المجالات.

دور الرأسمال الإنساني :

يلعب الرأسمال "الإنساني" دوراً مهماً في السياسات الوطنية، وفي السياسة العالمية عسكرياً واقتصادياً لكن هذا الرأسمال يشهد هو الآخر تحديات كبرى على مستوى العالم ولاسيما بسبب توزع السكان بصورة غير متساوية حيث معدلات النمو العالية وغير النوعية في بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يُعبر عنه عادة بما يسمى نظريات الضغط الديموغرافي"، والتي تعود في جذورها إلى الفكر الإغريقي فأفلاطون وأرسطو ـ مثلاً ـ تحدثا عن فكرة النمو المفرط في السكان الذي من شأنه أن يثير اضطرابات اقتصادية (مجاعة ـ قحط، وكذلك اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة انتفاضات – ثورات)، ما دفع الكثير من المتخصصين على التأكيد على الوظيفة التنظيمية" للحروب في حال ازدياد عدد السكان.

التضخم السكاني والمالتوسية :

عند التحدث عن العوامل السكانية لا يُمكن لنا إلا أن نشير إلى المالتوسية، فبحسب البريطاني مالتوس وقانونه الشهير : إذا" ما تُرك على حاله، فإن عدد السكان سيتزايد بحسب متوالية هندسية ـ١ـ٢ـ٤ـ٦ـ ٨ـ.. إلخ)، بينما تتزايد الموارد الغذائية بحسب متوالية حسابية (١ـ٢ـ٣ـ٤ـ٥ـ٦ـ.. إلخ).

من المؤكد أن التضخم السكاني ولاسيما في الدول النامية بات يشكل تهديداً حقيقياً لحكوماتها، وعامل ضغط وتدخل للدول الأخرى الراغبة في السيطرة عليها، فهو يشكل تهديداً داخلياً بإثارة التوترات الداخلية وموجات الغضب داخلياً، والتوترات وعدم الاستقرار خارجياً.

الخلاصة

حقيقة تعد العوامل الديمغرافية ذات أهمية كبيرة وضرورة بالغة الأهمية لكل دولة من وحدات المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته فإنها تعد مشكلة معقدة، ومشكلة سياسية كبرى هذا يمكن لنا أن نخلص إلى جملة من الأفكار الرئيسة بشأن العوامل الديمغرافية ودورها في العلاقات الدولية أبرزها:

ـ أن العوامل الإنسانية تمارس دوراً وتأثيراً كبيرين على العلاقات الدولية.

ـ وأن ثمة علاقة قوية وثيقة بين مستوى النمو والوضع الديمغرافي في أي دولة من الدول.ـ ـ يضاف إلى ذلك أن التضخم السكاني في يبدو كمشكلة خاطئة، فالأرض بمجموعها لا تعاني تعاني من ذلك وخصوصاً في ظل غياب عامل من تضخم السكان، وإنما بعض الدول النوعية في الديمغرافية السكانية لديها.

ثالثاً: العوامل الاقتصادية

يلعب الاقتصاد دوراً مهماً وخطيراً في العلاقات بين الوحدات الدولية، وهناك من يذهب إلى القول إن العامل الاقتصادي هو المحرك والمولد لجميع أنماط العلاقات السياسية وغيرها بين الوحدات في

المجتمع الدولي، يُدلل على هذه الفكرة أن أغلبية النزاعات والحروب الدولية كان العامل الاقتصادي السبب الرئيس لها والدافع الأكبر لها.

لقد كان العامل الاقتصادي ولايزال المفسر الأساس للكثير من ظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا، وحتى نهاية البدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ففي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (١٩١٤-١٨٩٠) كانت الظاهرة الاستعمارية في إحدى صورها مظهراً من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى، كذلك كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة صورة من صور التبعية الاقتصادية في السلع المصنعة وغيرها من المنتوجات الزراعية والمواد الأولية أي العلاقات غير المتكافئة التي ينتج عنها اتساع الهوة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ما يجعل الدول الكبرى "الاستعمارية متحكمة في اقتصاديات الدول التابعة لها عبر آليات ووسائل تلجأ إليها الدول المتقدمة لتكريس تبعية الدول المتخلفة لها.

بحسب المنظور الماركسي، تكمن أهمية العامل الاقتصادي في أن تاريخ المجتمع الإنساني هو في تاريخه الاقتصادي، في تاريخ القوى الإنتاجية، إنه تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الانتاج".

يذهب المتخصصون إلى أن تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات السياسية بين الدول يظهر بشكل بارز عبر استخدام الوحدة الدولية لهذا العامل في الدول علاقاتها مع الأخرى لتحقيق أهدافها، أو من خلال تهديد دول أخرى باستخدام هذا العامل (مثلاً التهديد بقطع المساعدات

الاقتصادية التي تقدمها الدولة أخرى) لحملها على الرضوخ لمطالبها السياسية، لذلك تبرز المسائل الاقتصادية والمالية في الصف الأول من المنازعات بين الدول من نزاعات السياسات الاقتصادية والمنافسات التجارية والحروب الجمركية، والحصار والمقاطعة، فإن من الضروري الانتباه إلى ضغط المصالح الخاصة والوطنية، فهذه تلتقي أحياناً وتتعارض أخرى، الأمر نفسه بالنسبة للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن ذلك، فإن التفاعلات تظل ثابتة بين المبادرات السياسية والمصالح الاقتصادية، لذلك تعد إرادة الحصول على منفذ إلى أسواق المواد الأولية والمصالح الاقتصادية (بترول - أورانيوم وغيرها) هي سبب الضغوط السياسية، والنزاعات المسلحة فالسيطرة على الطرق الاستراتيجية الدولية ومواقع الثروات الكبرى، وطرق المواصلات الكبرى القنوات الموصلة للمحيطات الأنهار العالمية، الطرق البحرية ترتبط باهتمامات و ضرورات سياسة القوة .

يضاف إلى ذلك أن ما يصح فيما يتعلق بالعامل يصح الاقتصادي على صعيد العلاقات العدوانية يصح أيضاً على صعيد التعاون والعلاقات الودية بين الوحدات الدولية فتلاقي المصالح الاقتصادية في إطار التحالفات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية يُعد وسيلة لتلاقي المصالح السياسية أو حتى لدمج الأراضي الوطنية، ويُعد العامل الاقتصادي بهذا الصدد أحد العوامل المنشئة للاتحادات الاقتصادية والسياسية أيضاً، والاتحاد الأوروبي نموذج واضح بهذا الصدد.

لذلك، يرفض الكثير من المتخصصين التمييز بين التفوق الاقتصادي ونظيره السياسي ، فميزان القوى مرهون بالاثنين معاً، فالدولة المتقدمة اقتصادياً ستكون متطورة سياسياً وعسكرياً أيضاً، أي وجود ارتباط بين الحرب كظاهرة، وبين الاقتصاد كظاهرة من حيث إن الحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية وبالتالي من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - فصل العامل الاقتصادي ودوره عن العلاقات الدولية، وما يجري دراسته من تأثير لهذا العامل على العلاقات السياسية الودية

والعدوانية) بين الوحدات الدولية إنما يتراوح بين معرفة وتحديد إن كان دور العامل الاقتصادي طاغياً أم ثانوياً في السياسة الخارجية للوحدات الدولية.

UNIVERSITY OF ANBAR